الفصل الخامس

في التواطؤ الشديد على كراهية قديمة

"إن الرأسمالية هي استغلال الإنسان للإنسان، والاشتراكية هي العكس"

مثل مألوف لدى المنشقين الأوروبيين الشرقيين في العهد الشيوعي.

ما هي الرأسمالية، تلك العبارة القديمة التي أبلتها شدة الخصومات التي تمت حولها؟

إنها أكبر منشئ للثروة حسب ماركس التي يوكل إليها مهمة شبيهة بمهمة المسيح المخلص. إنها ظاهرة تحرر حديثة ولدت في

oberkandl.com

أوروبا، تفترض تشكل سوق تكون دائرة أنماط من التبادل ذي الفوائد المشتركة. إنها منظومة أخلاقية للأعمال، تزيد "من الفرص السليمة للربح بصفة مجردة"، ولا يمكن أن ترد إلى مجرد "تمجيد الجشع" (آمارتيا سن)، بل إنها تقوم على الرغبة في الشغل، وعلى الثقة وعلى الإبداع الدائم الذي ترعاه طبقة المقاولين.

إنها ثقافة، وخلق لنمط جديد من الإنسان المنهجي والمتبصر (ماكس فيبر) الخاضع للحساب، والذي تحركه الرغبة المطلقة في الربح "أي عقلنة الأنانية" (جوزيف شامبيتر).

يمكن أن توجد أسواق دون رأسمالية، مشتتة ومحدودة، كما كان الشأن في العصر الوسيط، ورأسمالية دون سوق، أي "القطاع الخاص المحمي من التنافس بفضل سياسية متواطئة ومعوضة"[66].

فبداية من عصر الأنوار، انتزع المنطق الاقتصادي شيئاً فشيئاً حق السيادة المطلقة على باقي الأنشطة، مع الأمل الخاص لدى بعض التيارات الفكرية منذ القرن الثامن عشر في التوفيق بين الأخلاق والمنفعة، بين التقدم التقني والتقدم الروحي، بين التجارة والفضيلة. إن الأمر يتعلق بإرجاع كل الأنساق البشرية إلى الدائرة الوحيدة التي غدت هي القيمة العليا.

التقديس السلبي:

من الغريب أن مذهب التيار المناهض للعولمة، كما ذكرنا من قبل هو الوجه المعاكس بالضبط للمذهب الليبرالي: ففي حين يبشرنا متملقو "النظام العفوي" بجنة النعيم، ينذرنا معادو العولمة بنار جهنم وسلسلة الكوارث المتصلة بها: الخلاص والفوز هنا، والسقوط والانحطاط هناك، ومن هذه الرقصة الروتينية التي يتزاحم فيها المقدسون واللاعنون تنبثق العقيدة الدينية نفسها.

فسواء كانت السوق هي المفتاح الإلهي للتاريخ أو مولد كل الأحزان، فإن المنطق واحد وهو وضع السوق في مركز الصدارة. ويبدو أن كينز أراد أن يحط من شأن المسائل الاقتصادية إلى مستوى العلاجات الصحية. وبهذا التوجه استمر في كتابة المجلدات الضخمة التي ضمنت له الشهرة عن جدارة.

فبذريعة الطموح المشروع في جعل الاقتصاد خادماً للإنسان (رانيه باسيه)، نكثر من المقاربات والفرضيات الاقتصادية، لأجل غاية هي دون شك محمودة، تتمثل في بناء النسق الاقتصادي على أرضيته الخاصة. وبعبارة أخرى، لا بد لمحاربة الرأسمالية من البدء بتعلمها وبدخول مدرستها. إنها تلزم دوماً الذين يزدرونها بمواجهتها بلغتها الخاصة. مثل التعبير عن السخط أمام البورصة للاستهزاء بالسماسرة ووكلاء صرف العملات. فذلك أيضاً نمط

من الانحناء لرجال المال الذين نكرههم، ونوع من ممارسة التقديس السلبي.

وبالمعنى نفسه، يمكن القول إن نزعة الهدم هي نوع من الولاء غير المباشر للتاجر الشره الذي يحتاج إلى أن تتحطم بضاعته باستمرار لكي يجددها: فحرق السيارات ليس فقط إساءة لمالكها ولكنه أيضاً طريقة بدائية لحفز إنتاج السيارات. وهكذا ندرك حدود شكل معين من الرفض. (فالتجارة من حيث كونها استمرار للسلب والنهب بوسائل سليمة تظل محكومة بهاجس أصولها، كما يظل التاجر مهووساً بالسارق الذي هو سلفه والوجه الآخر له الذي غالباً ما يحيي ذكراه العطرة).

وكذا حال ضريبة توبين التي طالبت بها حركة آتاك فرنسا (ومن سخرية الأشياء أن اسم الضريبة هو نفسه اسم شبكة المجمعات التجارية الكبرى).

فهدف هذه الضريبة مزدوج يكمن في إرجاعه السلطة النقدية إلى قبضة الدول بانتزاع نسبة مئوية بسيطة من 0.1٪ إلى 0.5٪ من التعاملات المالية قصيرة الأجل، وكبح حركة المضاربة على سوق العملات. فمهما كان الرأي في نجاعة مثل هذا الإجراء[67] لا يمكن إلا أن نندهش بادئ ذي بدء من بساطته النسبية والمهمة الهائلة المتوخاة منه في ذهن المدافعين عنه. فبالنسبة لهم، يشكل هذا الإجراء السلاح الأمثل- أو على الأقل

السلاح الأول في قائمة أسلحة – لتصحيح ما هو سيئ على الأرض، ولإشباع "كثير من الحاجيات المعطلة. (كالحصول على المياه والسكن ومحاربة الأوبئة العامة)"[68]، ولتمكين السيادة من استعادة بعدها الحقيقي، ولمعاقبة الجنان الخالية من الضرائب، وباختصار لفتح ثغرة في القدرية المحتومة، من أجل "إعادة تملك مستقبلنا جماعياً"[69]. ومع ذلك كيف لا ندرك أن نجاح مثل هذه الضريبة يفرض وجود بل ثبات ما من المفروض أن تعاقبه، أي تجارة العملات، التي يمكنها وحدها تأمين الضريبة[70] فمن الغريب أننا نعمل هنا على استمرارية ما ندعي أننا نطمح إلى إلغائه، خصوصاً عندما نأمل أن نستخرج من هذه الضريبة المقطوعة "ما بين عدة عشرات إلى عدة مئات مليارات الدولار بحسب السيناريوهات المختلفة"[71].

فكلما تباطأت الحركة طارت المليارات وانتفت معها كل إمكانية لإصلاح العطل. فإذا كان جيمس توبين قد تبرأ علناً من الذين يدعون الانتماء إليه، فذلك لأنه اعتبر أنه تعرض للخيانة. لقد أراد من خلال مبادرته أن يمارس أثراً رادعاً على أسواق العملات برفع حركة الذهاب والعودة اليومية، أما هم فقد أرادوا مضاعفة المداخيل المالية.

بيد أن ثمة فرق بين السعي للحد من مضاربة معينة بالضغط على الصيارفة والبحث عن الحصول على الربح من هذه المضاربة ولو باسم أحسن النوايا.

ففي الحالة الأولى، نحد من سيولة الرأسمال في مستوى المنبع، وفي الحالة الأخرى ندفع هذه السيولة لجني مكاسب جديدة. وإنها لغريبة هذه العقوبة التي تغذي الخطأ: فبدلاً من الانقضاض على الغول المالي نمنحه عشراً صغيراً يشجعه على رذيلته.

فهذه "الحصاة الرملية" في دواليب المؤسسة المالية الدولية (برنارد كاسن) هي أقرب لقطرة الزيت التي تسمح بتسهيل كامل العمليات؛ فالأمر يتعلق بتشجيع حقيقي يأخذ شكل عقوبة رمزية لا تحسن إخفاءه. وكما، إن السؤال مطروح حول ما إذا كانت المضاربة من حيث هي خطر محسوب هي المحرك الفعلي للنشاط (والفكر) التجاري[72]، فإنه من المستغرب من جهة أخرى أن حركة آتاك لا تدعم إنشاء اليورو التي لها الأثر المباشر على كبح كل مبادلة بين العملات داخل دول المنطقة[73].

فهذا هو مظهر غموض نزعة العداء للرأسمالية في نسختها الراهنة: إنها أبعد ما تكون عن الحد من المضاربات اللامشروعة السائدة، بل هي على عكس ذلك توطدها من حيث تفتخر بأنها تصلحها.

فهذه النزعة تظل حبيسة منطق المضاربات غير المشروعة: الهوس بالأرقام نفسه، حسابات العطار المبالغ فيها نفسها، سواء كان التعامل بالملايين أو بالمليمات.

ويمكن أن نحمد لمناضلي آتاك إرادتهم إقامة "اقتصاد ذي غاية إنسانية" حيث "تكون الأولوية لحقوق وكرامة الشعوب... على المنافع المالية"، ولكن يتوجب عليهم لإنجاز مثل هذا البرنامج أن يبدؤوا بإعطائنا دروساً في الاقتصاد.

فبقدر ما أردنا تحرير الإنسان من رق الاقتصاد، ضاعفنا المقاربات الاقتصادية، ورأينا بعض المتخصصين البارعين يدعون إلى إلغاء اختصاصهم، مثلهم مثل الهارب الذي يبدأ هروبه بإطلاق رصاصة على قدمه.

صحيح إنما هو مطروح هو اقتراح نمط آخر من توزيع الثروة، وذلك في حده ليس بالقليل، واقتراح نمط من التنظيم أكثر صرامة. ولكن لا نرى كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى "إضعاف الأسواق" (انجاسيو رامونيه)؛ لأن الأسواق ستكثر من أجل تغذية الضريبة. إنه غموض أزلي: نتأرجح بين إرادة قتل البهيمة والرغبة في الاستفادة القصوى منها.

فما هي إذن ضريبة توبين: هل هي الخطوة الأولى في تغيير شامل، أو علاج بديل من أجل شحذ معنويات الجموع المنهكة، أي فعل شيء بدلاً من لا شيء ؟ يظل السؤال مفتوحاً.

إن تصحيح المظالم يفترض إذاً الاعتراف بالرأسمالية "ليس كمنظومة نتحرك من داخلها وإنما بصفتها نسق نؤثر فيه"[74].

وكما قال من قبل شامبتر في منتصف القرن الماضي: "إن

سياسة الاشتراكية لا يمكن أن تكون اليوم إلا رأسمالية وفي المقابل إن سياسة أي حكومة محافظة لا يمكن أن تكون اليوم إلا مطلية قليلاً بالاشتراكية ".

فالاحتجاج يمكن أن يقلق، ويطرح أسئلة محرجة، ويزعزع المصالح القائمة، لكنه يتقاسم الكثير من الأشياء مع النظام الذي يرفضه ولا يمكنه أبداً أن يهدمه.

إنه بالفعل ضد كل شيء، ورافض لكل شيء، لأنه بذلك يكتفي بتكييف ميول الكائن الاقتصادي بطريقة مغايرة (نعني بالكائن الاقتصادي الإنسان مختزلاً في منزلة المنتج والمستهلك).

ففي ما وراء الزبد الخطابي، يكمن القبول الضمني بتفوق النظام الحالي، حتى ولو كنا راغبين بحق في إضافة قيود عليه (كما هو حال كل حكومات اليسار في أوروبا).

ثقافة الاعتذار:

في كل مرة تحدث فظاعة أو مذبحة في مكان من ما من العالم على يد من ندعوهم بالمستضعفين تكون ردة فعل اليسار على الأخص: لا يمكن أن يكونوا فعلوا ذلك، لقد أجبرهم الفقر والامبريالية والإذلال على ذاك الفعل.

إنها نزعة روسوية جديدة آنية، بحسب ما يقال في المقهى الذي يحمل اسم روسو: الإنسان خير والمجتمع وحده هو سيئ

خصوصاً إذا كان رأسماليا. فالشر لا يوجد، وليست هناك سوى ظروف شريرة.

وهكذا تغدو كل مخالفة مبررة من أحداث العنف في المدرسة إلى المجازر في هذه القارة أو تلك.

فبدلاً من تحميل المسؤولية لمن ارتكبوا هذه المخالفات، يتهم النظام الاجتماعي الذي جعلها ممكنة. فكل خروج على المألوف له أسبابه الاقتصادية، وكل فعل متوحش ينغرس في الظلم.

فعندما تحدث فضيحة تثير أعلى درجات الغضب، مثل اعتداء ما أو هجوم إرهابي يرد أناسنا الطيبون على سؤال ما العمل بالقول دون هزل: غيروا العلاقات الاجتماعية "قاوموا العولمة التجارية"[75]، عندئذ سيرجع القتلة السيوف على أغمدتها، وسيحمي الجلادون الأطفال، وسيتحول الجزارون إلى بستانيين.

لقد سمح إبداع الظروف المخففة في القانون في نهاية القرن التاسع عشر بتمييز العقوبات بحسب الشخص، ومن ثم عدم وضع مقياس واحد للجرائم وترك الباب مفتوحاً أمام المجرم لكي يتغير ويعاد الاعتبار له. ولم يكن القصد - إلا في حالة الجنون الساطع - هو تبرئة اللصوص والمجرمين. أما إيديولوجيا الغفران فلم تعد تعتبر الفعل سوى عرض، يذوب في الاعتبارات التي تحيط به مثلما يذوب السكر في الشاي. فالقتلة وأفراد المليشيات والمجاهدين

ليسوا أبداً مسؤولين عن ذنوبهم؛ لأنهم ولدوا على أرض ممهدة بالفقر والاستغلال، وليسوا سوى نتاجها.

فما لم تقم عدالة كاملة على هذا الكوكب، سيميل دوماً المضطهدون للقتل والاغتصاب والإبادة باسم الدين والعرق والطبقة.

ونشهد على مستوى الأمن الداخلي في بلداننا ما هو مماثل من ضياع حس القانون، والتفسير بالعوامل الخارجية، وتحويل المجرم إلى شهيد والقضاة والشرطة إلى مساعدين اجتماعيين ومحللين نفسانيين.

فالقاعدة الجماعية المشتركة التي هي أساس الجمهورية أبطلت لأجل إعفاء كل أحد.

فثقافة التبرير هي ثقافة كراهية: فبادعائها تبرئة المذنبين، تعاملهم في الحقيقة بصفتهم قصراً. ربما كانوا قتلة لكنهم قبل كل شيء أطفال، إنهم ملائكة سامون لا يسألون عما يفعلون، نتحمل نحن أوزارهم التي لا يمكن أن نعاملها إلا بعفونا وتوبتنا.

فكل حرب، وأي جريمة ضد الإنسانية يرتكبها معذبو الأرض هي نوع من خطئنا، ويجب أن تحثنا على الإقرار بذنبنا، وعلى أن نكفر دون انقطاع عن ذنب الانتماء لمعسكر الأمم المترفة. ومع ذلك، يحين وقت يغدو فيه من غير الممكن تحميل مسؤولية انحرافات

بعض المجموعات والشعوب والدول لأحد سوى هذه الأطراف نفسها، ويصير من الممتنع إحالة المسؤولية على الوضع الدولي، والتبادل غير المتكافئ والغلو الليبرالي، وماذا أيضاً؟

فالنظر إلى هذه الأطراف المنحرفة بصفتها ضحايا غير واعية، ودمى أو صنائع للقوى العظمى هو بمثابة تبرئتها بثمن بخس.

بهذا المعنى نكون أمام تيار يساري راديكالي لا يقل تشاؤماً من الناحية الثقافية عن اليمين الأكثر محافظة: فبدلاً من إشاعة الحرية يسجن الكائن الإنساني في ظروف نشأته مثلما يحكم عليه اليمين المحافظ بالجمود في جيناته وخصائصه الوراثية لون جسده أو جنسه.

فصديق المضطهدين يبدي نمطاً من النزعة الأبوية المتعجرفة إزاء من يحميهم: إنه يحرم عليهم بلوغ الاستقلالية والنضج لأنه لايعتبرهم أبدا مسؤولين عن أفعالهم (كما أنه بالقدر نفسه لا يعترف لهم بما قد يحققونه من نجاح) والحقيقة أنه لا يعبأ بالأمر: فهو غير معرض إلا في حالة استثنائية لبطش هذه الديكتاتوريات وتلك العصابات المتزمتة.

إنه يستخدم العالم الثالث، من أفغان ورواندين وفلسطينيين للاستمرار دون انقطاع في تكرير نغمة معادة بالحديث عن الغرب النتن والديمقراطيات الفاسدة والرأسمالية الحقيرة.

هوس القطيعة:

لقد بينا آنفاً أن خاصية الصراع ضد الرأسمالية تتمثل في أن الجانبين يتكلمان اللغة نفسها.

فلماذا كل هذا العدد من قدامى الشيوعيين الذين يوجدون حالياً على رأس الشركات التجارية الكبرى وفي مواقع القيادة ؟ هل يتعلق الأمر بخيانه الأخلاق البرولتارية أم بنوع من الانتهازية أو بقلب ظهر المجن؟

ربما كان الأمر كذلك، ولكن ثمة شيء آخر: فبانتقال هؤلاء من الماركيسة - اللينينية إلى اللبرالية الجديدة، لم يغيروا إيديولوجيتهم، بل حافظوا على عبادة البنية التحتية، وعلى الإيمان المكين بخلاص العالم عن طريقة علاقات الإنتاج.

ففي الحالتين، بدل أن يعتبر الاقتصاد خدمة، ظل ينظر إليه بصفته قدر إلهي: له أحباره وقساوسته الكبار و مبتدعته الذين يتوجهون له بنفس العبادة. فهؤلاء الذين يضطرمون رغبة في دوس السوق وانتزاع قناعه، إنما يتصرفون في مسلكهم على غرار المؤمنين المحبطين الذين يسبون دينهم بدل التنصل منه.

فلتنظروا إلى الثنائي الروائي الأمريكي الجنوبي: غابريال غارسيا ماركيز وفرغاس لوزا، أحدهما يدعم ديكتاتورية كاسترو والعصابات الشعبية المحاربة، والآخر يناصر بحماس اللبرالية المحضة الصارمة (في الوقت الذي كان من قبل شيوعياً وليس الأمر مجرد صدفة).

إنها المادية التاريخية ضد الجبرية التجارية، وهما صيغتان متقاربتان لنفس النزعة التاريخية تنمان عن موهبة عالية، حتى ولو كان فرغاس لوزا ديمقراطياً حقيقياً ويوافق ببعض المرارة المرحة على أن التقدم "يتطلب" إغلاق المكتبات الصغيرة واختفاء المسارح الصغيرة وقاعات السينما المدعومة. زمن هنا الدائرة الغريبة المنغلقة علينا: بقدر ما ترفض الرأسمالية بالكلمات تمجد في الواقع. وتتمثل خديعتها الكبرى في إقناع مهاجميها بأنهم موجودون، في حين تكمن السذاجة الكبرى لأعدائها في إقناعهم بهذا الوهم.

يمكنهم بالطبع أن يسخروا منها ويلعنوها، ولكنها تظل حسب عبارة ماركس "الأثير الخاص" الذي نستنشقه جميعاً.

فالرأسمال ينبعث من رماده من حيث نعتقد أنه في طور الاحتضار، فهو يقتات منذ قرنين على إعلان وفاته الوشيكة (حتى ولو كان لا بد أن ينتهي يوماً مثله مثل كل شيء تاريخي).

ففي اقتصاد السوق ليس النقد سوى نوع من التعاون، كما يقول الإنغليز عن نقد معارضيهم. بل إن هذا النقد ضروري لاقتصاد السوق؛ لأن النظام الرأسمالي عندما يترك في منحدره يسير إلى الهاوية. ومن التفاؤل تخويله نوعاً من الحكمة الباطنية التي تقوده إلى التخفيف من جشعه.

إنه لحسن الحظ يستثير بذاته الإنذارات التي تدفعه إلى

تجاوز نفسه، وتشكل هذه الإنذارات أصلب ركائزه. فبذا يعرف مثل اللاعب الجيد كيف يحول مجرى طاقة عدوه لصالحه، وكيف يتقدم بصفة متناقضة وبرغماتية. فالنقد آلة ذاتية الانضباط رائعة ولم تتعطل يوماً، وقد أثبتت صحة المثل المشهور الذي يقول بأن منافساً ذكياً أفضل من مريد تابع.

فإذا كانت الرأسمالية لا تزال حية بعد قرنين، فإن الفضل في ذلك يعود لأعدائها بقدر ما يعود لأشياعها.

لهذا السبب، ندرك لماذا تحرص مجتمعاتنا في نوع من العلم اللدني بهشاشتها على إعطاء عناية فائقة لبعض المفكرين الصعاليك، من مثيري الشغب المحترفين وكأنهم مبرمجون على توبيخ تلك المجتمعات، بمعنى شد لحمتها من حيث التهجم عليها.

ويدل هذا على أنه كان بإمكان النظام الرأسمالي أن يموت من جراء انتصاره، لو لم تكن له هذه القدرة الغريبة على تهذيب نفسه بفضل أولئك الذين يريدون مسحه من الخارطة، فيساهمون على الرغم منهم في إعادة بعثه.

ومن المؤكد وفق هذا المنظور أن الشيوعية "أنقذت" الرأسمالية، حتى ولو كادت تقضي عليها: من جهة ببناء نماذج كاريكاتورية مضادة بدلاً منها، ومن جهة أخرى بتوجيه النظر إلى جراحها مما أعطاها دفعة قوية للتجدد.

ولقد تزامنت نهاية الخطر الذي كان يهدد الرأسمالية من

خلال هذا النموذج المضاد مع ارتخائها، ومع عودة مظاهر الغبن وخطاب الوضع القائم المتسم بالغرور.

ويمكننا القول دون سوء نية إن التيارات المعادية للعولمة ربما كانت على الأرجح طليعة الاستكشاف التي ستضيء مسلك الرأسمالية القادمة.

فحتى ولو لم تتبن الرأسمالية الحلول التي تقترحها تلك التيارات، فإن ذلك لا ينفي أنها كانت على صواب أكثر من غيرها، وأنها تفطنت إلى آثار لم يلاحظها أحد غيرها.

فتحذيرات أعداء العولمة لم تكن لتصبح ذات قيمة لو لم توجد في النخب العالمة عقول بارعة ومصلحة حقاً، وكذا مؤهلة لفهم اضطراب الرأي العام وقادرة على تصحيح السياسة الحالية[76].

ومن الأمور الدالة في هذا الباب، أن رجال المصارف والمقاولين وصانعي القرار حيثما التقوا في المنتديات الأخيرة نبذوا عجرفتهم المألوفة وانطلقوا يتحدثون بلغة معارضيهم كالحديث عن التصدع بين الشمال والجنوب، وعن الهوة الرقمية والحد من الفقر.

ومن الأمور الدالة أيضاً والمثيرة بعض الشيء تلك العريضة التي بعثها الأمريكان من أصحاب المليارات إلى الرئيس بوش في فبراير 2001 يناشدونه فيها بدعم إلغاء الضريبة على الميراث خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إغلاق السلم الاجتماعي وكبح إمكانات الترقية.

هل هذا من التحايل الدنيء الذي يمارسه النظام الرأسمالي ببعض التملق "متخلياً عن خطبه التي هي خطب قاتل وناهب"[77].

ربما كان الأمر كذلك، ولكن هذا هو دوماً مسلك النظام الرأسمالي: باستيعابه الانتقادات لتحويلها إلى مزايا، وبارتدائه ثوب التشاور والشفافية[78] فإذا كانت علاجات أمراض الرأسمالية تأتي من داخل الرأسمالية، إلا أنها لا تتبه لهذه الأمراض إلا بفضل أعدائها؛ ولذا لا يمكنها إلا أن تمتن لهؤلاء المراقبين الذين يحذرونها من العوائق التي تعترض سيرها ويجنبونها الغرق.

فالمصادرة لا أهمية لها إلا بشرط السير في الاتجاه الصحيح، أي اتجاه المصلحة العامة وتحسين وضع الشريحة الأكثر فقراً -فلا فائدة لها إلا بالنسبة للمراهقين الذين يعيشون في انتظار الخلاص عن طريق الانفجار الأكبر.

ويجب في الآخر أن نذكر بهذا القانون الأساسي: لا يمكن لطبقة اجتماعية معينة أن تحتفظ بالسلطة عندما نمارسها بطريقة أنانية مبتذلة. أي بعبارة أخرى، من مصلحة الفئة الحاكمة أن تتوافق مع الفئات الأخرى وإلا كانت عرضة الاستخفاف[79].

وإذا كان التاريخ "مقبرة الارستقراطيات" (بارتو)، فذلك لأن الكثير منها مات من جراء العناد والعمى.

فنزعة العداء للرأسمالية لو لم يكن لها من الفائدة سوى ذاك، أي إيقاظ مؤسسة خادمة، جامدة على أوهامها، لما كانت عديمة الجدوى.

فقد يلاقي هذا التيار المعادي للعولمة صعوبات في إثبات صدقية وهمه، وفي بلورة مقترحات حقيقية، ولكنه على الأقل يعيد طرح سؤال الغايات، ولا يبدي سوى مقتضى وحيد هو ضرورة السلطة المضادة.

إنه يعيد طرح هم العدالة فيما وراء النغمة اليسارية المكررة، ويوقظ الحوار العام، ويجعل كل مواطن مثقفاً جماعياً يحاول أن يتلمس طريقه في متاهة الحاضر.

إنه يحيل على الأخص إلى تعلق الأجيال الشابة بمشكلات العالم، بحيث إنهم يعيشون أبسط اعتداء ضد المعمورة كاعتداء يستهدفهم شخصياً، مستعيدين بذلك حدس فوريه العبقري باعتباره الكون والإنسان جسماً واحداً، وجسداً تخترقه رعشات اللذة نفسها وأحاسيس الألم نفسها.

الانتقام الأزلي:

في هذه اللعبة التي يربح فيها الخاسر، يبدي اليسار المتطرف نوعاً من العظمة الإشكالية، حين لا يتأرجح بين الاجترار والحقد.

فحتى لو كان خطابه في غالب الأحيان خطاباً سحرياً خارقاً، ومقترحاته متطرفة، وممارساته منغلقة بل مستبدة، إلا أنه يؤدي دون ريب دور المحرك، ويعيد طرح مطلب الانعتاق في شكل حقوق جديدة وأنماط حياة جديدة.

إن قوته وكذا إزعاجه يكمنان في رهانه الدائم على الممكن

على حساب الواقع. إنه في الوقت نفسه قوام هذه الحركية الغامضة التي تعيد الحياة للخصم من حيث اعتقاد قتله.

فهو مثل كريستوف كولومبس الذي اكتشف العالم الجديد عندما اعتقد أنه وصل للجنة الأرضية، يحتاج إلى الفشل لكي ينجح ويحقق ما لم يكن يتوقعه[80].

فقدره أن يكون مستوعباً بالضرورة، وأن يرسم شكل مستقبل الوضع القائم من خلال صرامة مطالبه.

وكما أن إدانة دولة أرباب العمل في سنوات السبعينيات فد سمحت للنجاح اللبرالي بعد عشر سنوات بإتقان عمليات الخصخصة[81] فإن دفاع التيارات الراديكالية الجديدة عن عديمي الأوراق المدنية وعن المشردين ساهم على الرغم من هذه التيارات في توطيد هذه اللبرالية التي يبغضها أولئك الراديكاليون[82].

ومن هنا كان الاندهاش من رؤية يسار اليسار يدافع بكل قواه عن مؤسسة الدولة التي كان يمقتها سابقاً، ويطالب بمزيد من تدخل السلطات العمومية، ويدافع في النهاية عما كان يسمى بالأمس الاقتصاد المختلط. فالوحش القاسي أصبح أخف الشرور بعد أن كان ينعت بالسافل (يتوزع بصفة أعم التيار المعادي للعولمة بين الحاجة إلى الأمن الاقتصادي ورفض السياسة الأمنية، كما هو متأرجح بين النزوع للحماية والمواقف الأممية).

فعندما كان أصحاب المذهب الاستمتاعي يهتفون "لنغنم

اللحظة الحالية" و"لنستمتع دون أي انقطاع ولنعش دون قيود" فإنهم بذا قد وفروا دون أن يعوا البراهين التي تتطلبها الدائرة التجارية في سعيها للتوسع في كل المجالات.

فالإرادة إرادة حرية، بينما كانت النتيجة إعلاناً ترويجياً. فما تم إطلاقه هو إقبالنا الجنوني على الشراء دون حدود وشهوتنا للتحكم دون قيود في كل ثرواتنا، أكثر مما تم إطلاق العنان لملذاتنا.

لقد توهمنا إنشاء فصيلة من الرجال والنساء الأحرار، الفخورين برغباتهم، وعممنا على كل الأجيال العمرية نمط المستهلك والزبون المتوج الذي يهتف: أريد وألزم. أما التحليل المتسم بالتهويل لمجتمع الصورة، ففضلاً عن كونه مشكوكاً فيه، فإنه قد أصبح أفضل ذريعة للقنوات التلفزية التي تستمتع بهذا الخطاب وتتوطد به.

وبصفة أكثر شمولية، إن الرأسمالية الجديدة تضطهدنا عبر الشعارات التي كانت وضعت من قبل لتحريرنا -كالاستقلالية والسيولة والحركية- وها هي تنقلب ضدنا بصفة قاسية. ومن هنا ذهول "الثوري" لقد كان يعتقد إنه حفار قبر البورجوازية؛ فإذا به يجد نفسه طليعتها.

فعندما تنتقل أفكار مآو وتروتسكي إلى لغة إدارة الأعمال الثملة بفكرة مسح الطاولة والقطيعة[83]، وفي حين تستثمر شركة

بويغس ومجموعة لاغارديير في صحيفة لومانتيه الشيوعية لانتشالها من الغرق، فذلك معناه أن التاريخ قد مكر على طريقته باليسار الثوري.

فالاقتصاد التضامني، والقطاع الثالث، واشتراكية السوق التعاضدي والمسير ذاتياً: كل تلك الاتجاهات هي في حقيقتها بدائل من داخل السوق، أكثر مما هي بديل شامل عنها.

أو بالأحرى، لقد أصبح البديل منذ الآن هو النقد ذاته، الذي هو في آن واحد صمام أمان، ووسيلة ملتوية لتبني قواعد اللعبة عبر تجديدها، فالنفي هو لحظة إيجاب. فلسنا نستجيب للرأسمالية إلا بعصيانها.

ويبدو أن كاستور يادريس كان يحب تكرير كلمة روزا لوكسمبورغ: "إذا كان الناس كلهم يعملون، لما بقي النظام الرأسمالي قائماً أربعاً وعشرين ساعة". تلك أسطورة قديمة تصف الشعب وكأنه قد حكمت عليه الدعاية الرسمية بجهل واقعه البائس.

إن الحقيقة ليست كذلك: فاقتصاد السوق صامد، لأنه يستفيد على الرغم من قساوته من دعم أغلبية السكان التي استبطنت ضغوطه.

فإذا كان الناس يرضونه كوضع قائم، فذلك لأنهم غير ناقمين عليه، كما هو حال بعض اتجاهات اليسار المتطرف التي لا هم لها سوى مصارعة هذا الشيطان.

فبالنسبة للناس العاديين ليست النقمة هي الأساس، بل إنهم يقبلون باقتصاد السوق بما يحمله من ضرر دون حماس أو حقد، وتختلف درجات القبول والرفض بحسب الثقافات والعصور.

فالفرنسيون تربطهم بهذه البنية الاقتصادية علاقات عاصفة، باعتبارهم شعب قديم يتشكل من الريفيين الكاثوليك، القريبين من الاشتراكية، والخاضعين لرعاية دولة كاملة القوة تأبى منحهم الجزء القليل من سلطتها.

ولكن عندما تغدو هذه البنية موضوع رفض، لا يكون ذلك في اتجاه قلبها كلياً بقدر ما هو في اتجاه تغيير محدود لا يطرح من حيث طابعه الجزئي أي مشكلة

وعندما تناهض بعض الدول النامية عن حق النظام الدولي، فليس هدفها هو تقويض هذا النظام، وإنما الولوج إليه بصفة أحسن. ومن الغلط اعتقاد أن الصراعات الاجتماعية ستخف بل ستزداد حدة؛ لأن الأجراء والمستخدمين لم تعد لديهم أوهام، ولا يريدون سوى الحصول على نصيب أفضل من الغنيمة. إنها مسألة كرامة، ولكنها أيضاً مسألة جني أموال بصفة أكثر أو أقل. فنحن بعيدون، بعيدون جداً من حلم الثورة الكونية، فالذين يغذون هذا الحلم قد أضاعوا الطريق.

ولذا يتوجب علينا أن نغير موضوع الحوار، ونكف عن تقويم العولمة، لمعرفة هل هي حسنة أو سيئة، فهو سؤال عديم الفائدة،

لأن البراهين تتكدس من كل ناحية مثل الأواني الوسخة في المغسلة دون أن تقنع أحداً[84].

إنما يتعين الخروج منه ليس الرأسمالية وإنما النزعة الاقتصادية، ولهذه النزعة وجوه جديدة، كوجه أتباع مذهب السوق ووجه أعدائه، فهم أخوة أعداء متضامون في المعبد نفسه.

---

obeikandl.com